Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies
المجلة الشاملة للدراسات الإنسانية التربوية
Volume 2, Issue 2, 2026, Pages: 849-859
Journal homepage :http://cjhes.com.ly/index.php/cjhes/en/index

Water Conflict over the Euphrates River in Light of International Law Rules: A Study on Political and Security Dimensions

Abdulmunem Abdullah Meelad *
Department of Political Science, Faculty of Economics and Commerce, Al-Asmarya Islamic University, Libya

النزاع المائي على نهر الفرات في ضوء قواعد القانون الدولي: دراسة في الأبعاد السياسية والأمنية

عبدالمنعم عبدالله ميلاد *
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الاسمرية الاسلامية، ليبيا

*Corresponding author: abdalmnamabdallh@gmail.com

Received: April 25, 2026	Accepted: June 01, 2026	Published: June 14, 2026

Abstract:
This research investigates the water conflict over the Euphrates River, analyzing it as a multifaceted issue involving legal, political, and security dimensions among the riparian states: Turkey, Syria, and Iraq. The study addresses the core problem of unequal water distribution, exacerbated by the absence of a comprehensive, binding international treaty and the conflicting legal interpretations of the river's status—whether as an international watercourse or a transboundary one. Utilizing a descriptive-analytical and historical methodology, the research explores how Turkey's upstream water projects, such as the GAP project, have directly impacted water availability downstream, leading to economic, environmental, and social crises in Syria and Iraq. Furthermore, the study evaluates various diplomatic efforts at both national and international levels, including bilateral agreements and the involvement of regional and international organizations, noting their limited success in imposing binding settlement mechanisms. The findings highlight that the conflict is deeply rooted in a lack of political will, historical regional tensions, and the absence of a unified framework for water management. The research concludes that managing the Euphrates requires more than technical adjustments; it demands a strategic shift toward a comprehensive tripartite agreement supported by international guarantees to ensure equitable and sustainable water use. Ultimately, the study emphasizes that the Euphrates issue is intrinsically linked to the national security and food sovereignty of the involved states, making sustainable cooperation essential for regional stability.

Keywords: Euphrates River, Water Conflict, International Law, Water Security, Riparian States, Political Dimensions.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الملخص
يبحث هذا البحث في النزاع المائي حول نهر الفرات، ويحلله كقضية متعددة الأوجه تنطوي على أبعاد قانونية وسياسية وأمنية بين دول الحوض: تركيا وسوريا والعراق .تعالج الدراسة المشكلة الجوهرية المتمثلة في التوزيع غير العادل للمياه، والتي تفاقمت بسبب غياب اتفاقية دولية شاملة وملزمة، وتضارب التفسيرات القانونية حول وضع النهر، سواء باعتباره مجرى مائياً دولياً أو نهراً عابراً للحدود .وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي، تستكشف الدراسة كيف أثرت مشاريع المياه التركية في المنبع، مثل مشروع "غاب"، بشكل مباشر على توافر المياه في المصب، مما أدى إلى أزمات اقتصادية وبيئية واجتماعية في سوريا والعراق .علاوة على ذلك، تقيم الدراسة الجهود الدبلوماسية المختلفة على المستويين الوطني والدولي، بما في ذلك الاتفاقيات الثنائية ومشاركة المنظمات الإقليمية والدولية، مشيرة إلى نجاحها المحدود في فرض آليات تسوية ملزمة .تسلط النتائج الضوء على أن النزاع متجذر بعمق في غياب الإرادة السياسية، والتوترات الإقليمية التاريخية، وغياب إطار موحد لإدارة المياه. وتخلص الدراسة إلى أن إدارة الفرات تتطلب أكثر من مجرد تعديلات تقنية؛ فهي تتطلب تحولاً استراتيجياً نحو اتفاقية ثلاثية شاملة مدعومة بضمانات دولية لضمان استخدام عادل ومستدام للمياه .في نهاية المطاف، تؤكد الدراسة أن قضية الفرات مرتبطة جوهرياً بالأمن القومي والسيادة الغذائية للدول المعنية، مما يجعل التعاون المستدام أمراً حيوياً للاستقرار الإقليمي .

الكلمات المفتاحية: نهر الفرات، النزاع المائي، القانون الدولي، الأمن المائي، دول الحوض، الأبعاد السياسية.

المقدمة

تعتبر المياه سلعة مهمة في حياة الشعوب ، حيث انها تحظى باهتمام اغلب الشعوب والدول ، وحيث أن المياه العذبة ، والمتمثلة في الانهار تعتبر من أهم الموارد الطبيعية والتي تقوم عليها حياة الشعوب ، وايضاً تقوم عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذه المياه والمتمثلة في الانهار أصبحت في السنوات الاخيرة محوراً رئيسياً للنزاعات الدولية، وخاصة في المناطق التي تكون فيها الموارد المائية قليلة, وفي هذا البحث سوف نسلط الضوء على حاله من حالات النزاع الدولية حول المياه, وهي النزاع حول مياه نهر الفرات والذي يعتبر من أهم الانهار الدولية في الشرق الأوسط، ويعتبر مهم لكل من تركيا وسوريا والعراق ، في مشاريع الزراعة, وتوليد الطاقة وتوفير مياه الشرب .

وبسبب المشاريع المائية الضخمة التي اقامتها تركيا كونها دولة المنبع وبسبب ندرة سقوط الامطار، وعدم وجود مصادر اخرى للمياه في دول المصب، تحول هذا النهر إلى ساحة صراع اقليمي.

وفي هذا البحث سوف نوضح كيف يمكن أن تتحول المياه الى اداة للغط والصراع، مما يجعل البحث في هذه القضية ضرورة لفهم العلاقات بين الدول المشتركة في هذا النهر، واستخلاص الحلول الممكنة لإدارة هذا المورد الحيوي بشكل عادل ومستدام.

اهمية البحث

- تسليط الضوء على حالة من حالات النزاع الدولية والمتمثلة في المياه.
- ابراز الحاجة إلى تعزيز التعاون الاقليمي والدولي في ادارة الموارد المائية.
- التأكيد على ان الحلول المستدامة لحل النزاع لا يمكن أن تتحقق الا بعد التسوية. بالطرق السلمية مثل التفاوض والاتفاقيات الملزمة.

اهداف البحث

- تحليل حالة من حالات النزاع حول المياه، وهي حالة نزاع نهر الفرات.
- التعرف على اطراف النزاع والاسباب التي ادت إلى هذا النزاع.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- معرفه ما مدى فكرة المنظمات الدولية والاقليمية على فض المنازعات بالطرق السلمية.

مشكلة البحث

اصحبت المياه تشكل عنصراً مهماً من عناصر الامن القومي للدول، وبما أن نهر الفرات المصدر الرئيس للحياة والزراعة والطاقة من كل من تركيا وسوريا والعراق الا ان هذا المورد المشترك أصبح حالة من حالات النزاع الدولية. وكون ان تركيا هي دولة المنبع والقادرة على التحكم في تدفق المياه عبد السدود التي انشاتها وبينما تعاني دول المصب سوريا والعراق من انخفاض حاد من المياه مما ادى الى ازمات اقتصادية واجتماعية وبيئية في هذه الدول.

تتمثل مشكلة البحث في غياب عدالة لتقاسم مياه الفرات بين الدول الثلاث. مما يثير تساؤلات حول الأمن المائي والغذائي في هذه الدول وايضا هل يمكن تحقيق التعاون بين هذه الدول في ظل التغيرات المناخية والضغوط السكانية والسياسية.

فرضيه البحث

ينطلق هذا البحث من فرضيتين مفادهما:

- ان نقص الموارد المائية ووجود قضايا عالقة في العلاقات بين سوريا وتركيا والعراق وانتهاج سياسات مائية متعارضة وغياب الاتفاقيات الملزمة لتقاسم المياه ادت الى نشوب هدا النزاع.
- ان الجهود التي بدلت من اجل التسوية السلمية للنزاع ساهمت في التخفيف من التوتر بين الأطراف.

مناهج البحث

المنهج الوصفي التحليلي، المنهج التاريخي

الحدود المكانية

الدول المطلة على نهر الفرات وهي تركيا دولة المنبع وسوريا دولة العبور والعراق دولة المصب.

وقد قسم البحث إلى ثلاث مباحث وهي: -

المبحث الاول: مفهوم المنازعات الدولية حول المياه

المحور الاول: تعريفات لبعض المفاهيم المتعلقة بالنزاعات.

المحور الثاني: السياسات المائية.

المحور الثالث: نهر الفرات في ظل قواعد القانون الدولي.

المبحث الثاني: النزاع حول مياه نهر الفرات

المحور الاول: أطراف النزاع

المحور الثاني: اسباب النزاع

المبحث الثالث: جهود التسوية السلمية للنزاع

المحور الاول: الجهود المبذولة على مستوى الدول

المحور الثاني: الجهود المبذولة على مستوى المنظمات.

المبحث الأول: مفهوم المنازعات الدولية حول المياه

المنازعات الدولية حول المياه هي خلافات تنشأ بين دولتين أو أكثر وذلك لاستغلال أو تقاسم مورد مائي مشترك، سواء كان نهراً أو بحيرة وقد اصبحت المياه في القرن الحادي والعشرين أحد أهم مصادر التوترات الدولية. [1]

[1] ديدوح عبد الرحمن، آليات وفض النزاعات الدولية حول المياه في ظل القانون الدولي الجديد، مجلة القانون والمجتمع، الجزائر، 2023م، ص 370.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

و من منظور قانوني فالمنازعات الدولية حول المياه هي صراعات سياسية تنشأ بسبب استغلال دوله لمورد مائي مشترك على حساب دوله اخرى في ظل غياب قوانين واضحة لحقوق الملكية المائية. [1]
وايضاً النزاعات المائية الدولية هي انعكاس لتباين القوة الاقتصادية والعسكرية او كوسيلة للتعاون، وان السياسات الانفرادية في ادارة المياه تؤدى إلى توزيع في الحصص المائية بشكل غير عادل، مما يخلق نزاعات بين هذه الدول المتشاطئة والمشتركة في هذا المورد. [2]
من منظور استراتيجي فقد أصبحت النزاعات المائية الدولية حقيقة واقعه نتيجة لزيادة الطلب على المياه في الحياة الاقتصادية والسياسية. وقد اصبحت قضايا المياه من أهم مواضيع السياسة الدولية ذات الاهمية الاستراتيجية. والنزاعات المائية الدولية غالبا ما تأخذ شكل خلافات بين دول المنبع والمصب، مثل نهر دجلة والفرات، وفيه تسعى دول المنع إلى الاستحواذ على أكبر قدر من المياه لتحقيق التنمية الاقتصادية.[3]
ومن الاسباب الرئيسة للنزاعات المائية الدولية، هشاشة الاتفاقيات الدولية، حيث تعرف النزاعات المائية الدولية بأنها صراعات تنشأ نتيجة ضعف في التزام الدول بالاتفاقيات المبرمة بينهم، وهذا ما يعجل المياه عنصراً اساسياً من عناصر الصراع السياسي، وأن غياب اليات فعالة لتقاسم مياه الانهار الدولية يؤدى إلى نشوب وتفاقم النزاعات، كما حدث في حالة نهر السند بين الهند و باكستان أو كما حدث بين مصر والسودان واثيوبيا حول ازمة سد النهضة في حوض النيل .[4]

المحور الأول: تعريفات لبعض المفاهيم المتعلقة بالنزاعات

1-النزاع

النزاع الدولي هو خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية او مصالحهما. [5]
ويعرفه سموحي فوق العادة بأنه عبارة عن خلاف ينشأ بين دولتين حول موضوع قانوني أو سبب حادث طارئ أو اجراء تتخذه احداهما ويثير تعارضا في مصالحهما الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية أو يؤدي الي تعديل رئيسي في الاوضاع الراهنة. [6]
ويعرف النزاع عادل عبد الله حسين بانه وجود تعارض بين ادعاءات أو مصالح، يحدث في الحياة العملية من خلال التمسك بوجهات نظر متعارضه ومحاولة كل طرف ترجيح ادعاءاته ومثل هذا الخلاف يتعدى وبالتالي الاطار النظري ليدخل الاطار العملي ويصبح مصدر للتوتر. [7]
يعرفه عبد الوهاب الكيالى بانه تنافس أو اصطدام بين اثنين أو أكثر من القوى أو اشخاص القانون الدولي يحاول فيه كل طرف تحقيق اغراضه واهدافه ومصالحة ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بوسائل وطرق مختلفة و قد يكون الصراع مباشر أو غير مباشر سلمياً أو مسلحاً. [8]
وايضاً هو تنازع الارادات الوطنية الناتجة عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وتطلعاتها ومواردها وغيرها من الامور الاخرى وايضاً النزاع تتنوع مظاهره واشكاله. [9]
ومن التعريفات السابقة تستطيع أن تقول إن النزاع حالة خلاف تنشأ بين طرفين أو اكثر نتيجة تعارض في وجهات النظر حول مسألة ما وقد يكون مصحوباً بجملات اعلامية عدائين تزيد من وثيرة هذا النزاع.

2- التحالف

ويقصد به وجود اتفاقية بين دول تتعهد فيها بتأييد بعضها البعض سياسية أو عسكرياً في حال وقوع هجوم عسكري على اى منها، أو في حال العمل على تحقيق مصالحها المشتركة.[10]

---

(1) هيئة التدريس بجامعة الملك سعود، القانون الدولي للمياه والاتفاقيات الدولية، الرياض، 2019م، ص 115.
(2) شوكت كاسيمون، الموارد المائية والنزاعات الجيوسياسية، موسكو، 2018م، ص 68.
(3)هالة محمد عصام الدين، المياه في السياسة الدولية: دراسة في النزاعات المائية، القاهرة، 2014م، ص 55.
(4) محمد فؤاد رشوان، الأمن المائي والنزاعات الدولية، الإسكندرية، 2025م، ص 22.
2كمال حماد، النزاعات الدولية، ط1، الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998م، ص 17.
(6) سموحي فوق العادة، الدبلوماسية الحديثة، ط1، دمشق، دار اليقظة العربية، 1973م، ص 357.
(7) عادل عبد الله حسين، التسوية القضائية لمنازعات الحدود الدولية، ط1، القاهرة، دار النهضة العربية، 1997م، ص 60-61.
(8) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الثالث، ط2، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993م، ص 247.
(9) مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية، ط1، سرت، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1996م، ص 247.
(10) علي الدين هلال، معجم المصطلحات السياسية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1994م، ص 247.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

والحلف هو اتفاق بين الدول لمساندة بعضها البعض في المجال العسكري في حال تعرضها لهجوم من جانب أية دوله اخرى أو مجموعه من الدول، فهو يعتبر أحد انماط القوة التي تلجأ اليها الدول للحفاظ على أمنها ومصالحها القومية، ويمكن أن تكون الأحلاف ثنائية أو جماعية سريه أو علنية، بسيطة او على درجة كبيرة من التنظيم يمتد امدها إلى فترة زمنية قصيرة أو طويلة. [1]

وقد اجاز ميثاق الأمم المتحدة وفق ما نصت عليه المادة " 5 " حق الدفاع الشرعي الجماعي عن النفس وان يؤدى الحلف إلى انشاء نظام للتعاون بين دولتين أو أكثر تناسبه من حيث الاهداف والمصالح القومية، وذلك من اجل المحافظة على توازن القوى بينهما وبين مجموعه اخرى من الدول ومن الأمثلة على ذلك حلف شمال الاطلس وحلف وارسو.

المحور الثاني: السياسات المائية

تعرف السياسات المالية بانها الإطار الذي تتم من خلاله ادارة الموارد المائية واستنباط مجموعة القواعد المنظمة لذلك. [2]

وايضا يمكن تعرفيها بأنها مجموعة الخطط والبرامج التي تضعها اى دوله في مجال المياه لغرض حل مشكلة نقص هذه السلعة أو تحقيق عائد اقتصادي.

كما ان لهذه السياسات المائية ابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد تستخدمها بعض الدول كورقة ضغط من خلال قطع المياه أو التهديد بقطعها عن دول اخرى في حالة المياه المشتركة، كما أن هذه السلعة يمكن أن تحقق عائداً اقتصادي لبعض الدول من خلال استغلالها للموارد المائية المتوفرة لديها كإقامة مثلاً المشروعات الزراعية والسدود وتوليد الطاقة الكهربائية أو بيعها للمياه لدول أخرى وكما أن للسياسات المائية بعداً اجتماعياً ، فبعض الدول تسعى إلى تطوير بعض مناطقها بهدف تحقيق تنمية اقتصادية ورفع مستوى المعيشة وايجاد فرص عمل جديدة .

ومما تقدم يمكننا القول أن السياسات المائية تعنى بالاستخدام الامثل والرشيد للموارد المائية المتاحة لأى دوله عن طريق اتحاد جمله من الاجراءات التي تهدف إلى توفير اكبر قدر من المياه لاستخدامها لأغراض متعددة، وإدارة الطلب عليها من خلال تحديد أولويات الاستخدام والذي بدوره يهدف إلى تحقيق اكبر قدر من الفائدة.

المحور الثالث: نهر الفرات في ظل قواعد القانون الدولي

ينبع نهر الفرات من هضبة الاناضول وهو عبارة اتحاد نهر فرات وصو والذي يبلغ طوله 470 كيلومتر ويصيب الذى يبلغ طولة 650 كيلومتر ، حيث يلتقيان شمال قرية كيبان عن بعد 10 كيلومتر، ويجرى نهر الفرات بعد الالتقاء مسافه 526 كيلومتر داخل الأراضي التركية . [3]

ويدخل النهر الاراضي السورية عند جرابلس، ويمتد النهر داخل الأراضي السورية مسافة 675 كيلومتر ويصيب فيه روافد ثلاثة، وتعتمد سوريا على نهر الفرات في 80% من احتياجاتها المائية ولاغراض مختلفة. [4]

ويمر النهر إلى الأراضي العراقية ويقطع مسافة 1160 كيلومتر حيث يلتقي مع نهر دجله جنوب شرق العراق ويشكلان معاً شط متجها نحو الخليج العربي لمسافة 120 ميلا. [5]

ويعتبر نهر الفرات نهر دولي كبير من انهار العالم الدولية باعتباره يمر بثلاث دول تركيا وسوريا، والعراق. الادعات التركية بان نهر الفرات هو نهر محلى، وترى أن لها الحق في التصرف في مياهه كيف ما تشاء هذا الادعاء التركي أثار حفيظة السورين والعراقيين وتسبب في نشوب نزاع بين الاطراف الثلاث من اجل تقاسم مياه النهر. [6]

---

(1) علي عودة العقابي، العلاقات السياسية الدولية - دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات، ط1، سرت، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1996م، ص 199.

(2) محمود الأشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001م، ص 301.

(3) منصور العادلي، موارد المياه في الشرق الأوسط صراع أم تعاون، القاهرة، دار النهضة العربية، 1996م، ص 447.

(4) رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية، الاسكندرية ,منشأة المعارف، ص 103.

(5) حسن بكر، المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي، السياسة الدولية، العدد 104، 1991م، ص 136.

(6) رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية، مرجع سبق دكره، ص 134.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الاتفاقيات الثنائية والثلاثية

1- اتفاقية 1946 بين تركيا والعراق حيث نصت هده الاتفاقية على التعاون المشترك في تنظيم مياه نهر الفرات ولاكنها لم تحدد حصصاً دقيقة .
2- بروتوكول 1987 بين تركيا و سوريا التزمت تركيا بموجب هذا الاتفاق على توفير 500م / ثانية من مياه نهر الفرات عند الحدود السورية وهو اتفاق مؤقت وغير ملزم دولياً .
3- اتفاقية 1990 بين سوريا والعراق وفيها وزعت المياه الواردة من تركيا بنسبة 42% للعراق و 58 % لسوريا.[1]

من الاشكالات القانونية غياب التفافية شاملة بمعنى انه لا توجد معاهده دولية ملزمه بين الدول الثلاث تحدد حصصاً دقيقه ودائمة.

وايضاً تعارض المفاهيم حيث أن تركيا تعتبر الفرات نهراً عابراً للحدود بينما سوريا والعراق يعتبرانه نهراً دولياً مما يؤدى إلى اختلاف في المرجعية القانونية.

والاتفاقيات القائمة تفتقر إلى اليات مراقبه او عقوبات في حال الاخلال بالالتزامات. [2]

المبحث الثاني: النزاع حول نهر الفرات

المحور الاول: أطراف النزاع

1-تركيا

تقع تركيا في قارتى اسيا واوروبا بين دائرتي عرض 36-42 درجة شمالاً وخط طول 26-44 درجة شرقاً، وهي على هيئة مستطيل عرضه من الشمال إلى الجنوب 483 كيلوتر وطوله من الشرق إلى الغرب 1952 كيلومتر ، وتشترك بحدودها من جهة القارة الأوروبية مع كل من بلغاريا واليونان و تجاورها من قارة اسيا سوريا والعراق وايران وروسيا الاتحادية وتطل تركيا على البحر الاسود بساحل يبلغ طوله 1200 كيلومتر وعلى بحر ايجه وبحر مرمرة بساحل طوله 1250 كيلومتر وعلى البحر المتوسط بساحل طول 1150 كيلومتر.[3]

و تعتبر تركيا غنيه بالموارد المائية مقارنة بسوريا والعراق حيث يبلغ اجمالي الموارد المائية المتاحة في تركيا حوالى 195 مليارمتر مكعب، وهذه موارد داخلية ومقيدة يخصص 42% من هذه الكمية لتلبية الاحتياجات المنزلية والصناعية بينما تستوعب الزراعة 58% من هذه الموارد. [4]

وقد خططت تركيا لاستغلال مياه نهر الفرات من خلال اقامة عدد من السدود عن اجل التنمية الاقتصادية، حيث ترى تركيا أن من حقها استغلال مياهه والتي في نظر بعض المسئولين الاتراك انها مياه وطنيه عابرة للحدود وليست مياهاً دولية مشتركة ويرون أن هذه المياه تنبع من تركيا ولا يمكن لدول المجرى الادنى أن تعلمنا كيفية استعمالها. [5]

2- سوريا

تعتبر سوريا أحد الأطراف الرئيسية في النزاع حول مياه الفرات، فهي تقع في الوسط الغربي لقارة آسيا، وتحدها تركيا من الشمال والعراق من الشرق، وهما من الأطراف الرئيسية في هذا النزاع. تبلغ مساحة سوريا حوالي 184,920 كيلو متر مربع، وتقع بين دائرتي عرض 32.5 و37.5 شمالاً. [6]

ويعتبر نهر الفرات المصدر الرئيسي للمياه في سوريا، وإن كانت لها أنهار أخرى مثل نهر العاصي واليرموك، إلا أنها لا تمدها سوى بجزء قليل من حاجتها المائية؛ لذلك تولي سوريا اهتماماً كبيراً بنهر

---

(1) ديدوح عبد الرحمن، آليات وفض النزاعات الدولية حول المياه في ظل القانون الدولي الجديد، مرجع سبق دكره، ص 375.

(2) محمد فؤاد رشوان، الأمن المائي والنزاعات الدولية، مرجع سبق دكره، ص 30.

(3) جودة حسين جودة، علي أحمد هارون، جغرافية الدول الإسلامية، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1999م، ص 667.

(4) محمد وهيب السيد، أزمة توزيع مياه دجلة والفرات.. أزمة ذات أطراف واتجاهات متعددة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 231، سنة 1998م، ص 92.

(5) عبد العزيز شحادة المنصور، ص 149. "المسألة المائية في السياسة الخارجية السورية تجاه تركيا"، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999م).

(6) محمد سعودي، الوطن العربي دراسة للملامح الجغرافية، بيروت، دار النهضة، 1967م، ص 313.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الفرات والذي يعبر الأراضي السورية بمسافة 675 كيلو متر، حيث تشغل سوريا الحوض الأوسط لمجرى النهر.[1]
ونظراً لأن سوريا تعتبر نهر الفرات هو نهر دولي، لذلك أقامت عدداً من المشروعات الزراعية كإقامة السدود لتنظيم تصريف المياه وتوليد الطاقة الكهربائية وتجنب مخاطر الفيضانات، وتعويض النقص من المياه في مواسم الجفاف.
وينطلق الموقف السوري من ثوابت عدة، منها:
أن نهر الفرات هو نهر دولي، إذ يمر بثلاث دول، وهذه الدول لها الحق في الاستفادة من مياهه وفق ما يُتفق عليه.
كما ترى سوريا أن بروتوكول 1987، والذي تعهدت تركيا بموجبه لضمات بتمرير 500 متر مكعب في الثانية تدعو سوريا لضرورة الاحتكام إلى قواعد القانون الدولي لحل النزاع حول نهر الفرات ضماناً لحقوق كل الأطراف.[2]
3- العراق
يعتبر العراق أحد الأطراف الرئيسية في النزاع حول مياه نهر الفرات، وهي دولة المصب الأخيرة للنهر، وتبلغ مساحة العراق حوالي 435,052 كيلو متر مربع.[3] وللعراق كغيره من البلدان مشروعاته الطموحة في التنمية وخاصة في المجال الزراعي، ويعتمد بشكل كبير على نهر الفرات والذي يبلغ طوله داخل الأراضي العراقية حوالي 1160 كيلو متر.[4]
ترى العراق ضرورة التوصل إلى اتفاق ثلاثي لتقاسم المياه، ويؤكد على عدم موافقته على البروتوكول الموقع بين سوريا وتركيا عام 1987.
ولا يختلف الموقف العراقي عن الموقف السوري من خلال رفض الموقف التركي؛ حيث تصر العراق على أن نهري دجلة والفرات هما نهران دوليان وفق قواعد القانون الدولي، وهما منفصلان لكل منهما حوضه ومساره.
كما يرى العراق على ضرورة مراعاة قاعدة عدم الإضرار بالغير عند تنفيذ أي مشروعات مائية جديدة من قبل دول الحوض الأخرى، فالعراق يعتبر الأكثر تضررا من هده السياسات باعتباره دولة المصب.
مما تقدم نلاحظ أن تركيا وسوريا والعراق هي الأطراف الرئيسية في النزاع، وأن مواقف هذه الأطراف قد تباينت. ونلاحظ أن هناك توافقاً كبيراً في الموقفين السوري والعراقي في جملة من النقاط، في حين حاول الموقف التركي إيجاد مبررات لسياساته المائية التي تقوم بها الحكومة التركية والتي تمثل خرقاً لقواعد القانون الدولي.
المحور الثاني: أسباب النزاع
من البديهي أن لكل نزاع أسباباً تؤدي إلى نشوبه، ومن الأهمية بمكان التطرق إلى هذه الأسباب وهي:-
أولاً: الأسباب السياسية
لم تنعم العلاقات بين أطراف النزاع بفترة استقرار منذ فترة طويلة نتيجة تداخل عدة قضايا ألقت بظلالها على مسار النزاع، فالإرث التاريخي فيما يتعلق بـ "لواء الإسكندرونة" ساهم في زيادة توتر العلاقات السورية التركية، حيث تطالب سوريا بضرورة استرجاع هذا الإقليم إلى السيادة السورية والذي ضم إلى تركيا بعد الانتداب الفرنسي على سوريا,ففي عام 1939 وقعت فرنسا وتركيا على اتفاق انضم بموجبه لواء الإسكندرونة إلى الأراضي التركية، مما أدى إلى اعتراض سوريا على هذا الضم ورفضت الاعتراف بشرعيته (تأكيداً على كونه أرضاً سورية).
كما أن هناك قضية أخرى ساهمت في تأجيج هذا النزاع ألا وهي "القضية الكردية"، والتي تتهم فيها تركيا الحكومة السورية بتقديم الدعم للأكراد، ولكن سوريا نفت ذلك، الأمر الذي ساهم في تأزم العلاقات بين

---

[1] رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية، مرجع سبق دكره، ص 103.
[2] فيليب روبنسن، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة: ميكائيل نجم نوري، ط1، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 1999م، ص 33.
[3] مهدي شحادة، الأمن المائي العربي، باريس، مركز الدراسات العربي الأوروبي، 2000م، ص 276.
[4] عبد العزيز شحادة المنصور، المسألة المائية في السياسة الخارجية السورية تجاه تركيا، مرجع سبق دكره، ص 278.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

البلدين في أكثر من مرحلة. وهذا دفع تركيا إلى استخدام المياه كورقة ضغط سياسي من خلال التلويح بقطع المياه عن سوريا.[1]

ثانياً: الأسباب الاقتصادية

الأسباب الاقتصادية للنزاع حول مياه نهر الفرات تتعلق بالطلب والعرض على المياه بين الدول الثلاث تركيا وسوريا والعراق فاستغلال تركيا لكميات كبيرة من مياه نهر الفرات أثر على نصيب سوريا والعراق من المياه، حيث أن لكل منهم خططاً تنموية في المجال الزراعي وذلك لغرض سد النقص من المواد الغذائية وكذلك توفير مياه الشرب وأيضاً المياه المستخدمة في الصناعة.[2]

ونظراً لأن أطراف النزاع دول ليست صناعية وتعتمد على الزراعة في توفير الغذاء حيث يشكل نهر الفرات المصدر الرئيسي للمياه لهذه البلدان الثلاث، بحيث يتم إقامة مشروعات تنموية خاصة في المجال الزراعي من خلال إقامة السدود على نهر الفرات.[3]

كما تسعى تركيا من خلال إقامة المشروعات المائية على نهر الفرات إلى أن تصبح قوة اقتصادية تحاول الاستثمار بمياه دجلة والفرات بغية إقامة بنية تحتية لاقتصاد زراعي وصناعي بحيث يجعل من تركيا قوة اقتصادية كبرى في المنطقة.[4]

وهذا ما يتعارض مع جهود سوريا والعراق من أجل التنمية.

ثالثاً: الأسباب الأمنية.

المياه عنصر حيوي لأي دولة بل مصدر حياة الناس فيها، وأساسها الاقتصادي الذي يعد واحداً من أهم الأسس التي تدخل في تركيب عناصر الأمن الوطني وأساس تنميتها فبدون تنمية لا يوجد أمن.[5]

فالأمن المائي يعني معرفة واقع الثروة المائية من حيث وفرتها وتنوع مصادرها وطرق استثمارها وكيفية تحسين نوعيتها وضمان توفرها بقدر حاجة السكان ولأغراض الزراعة والصناعة.[6]

لذا فإن الأمن المائي يمثل حجر الأساس للأمن القومي بصفة عامة.

فترى تركيا أن أي تدخل لغرض تقسيم مياه الفرات هو مساس بأمنها الوطني والذي يعتبر الأمن المائي جزءاً منه، فهي ترى أن مياه نهر الفرات هي مياه محلية عابرة للحدود وليست مياه دولية.

وأما سوريا والعراق فإن الهاجس الأمني فيما يتعلق بالمياه يعتبر دافعاً لتأجيج النزاع، فمياه نهر الفرات تشكل عصب الحياة للدولتين وأي مساس بمنسوب إيراده السنوي يمثل تهديداً مباشراً للأمن الوطني للدولتين.[7]

المبحث الثالث: جهود التسوية السلمية للنزاع

المحور الأول: الجهود المبذولة على مستوى الدول.

بذلت الدول المتشاطئة عدة محاولات للتسوية السلمية، رغم تعقيد النزاع حول مياه نهر الفرات، وكانت هذه المحاولات بعقد عدة اتفاقيات ثنائية أو على شكل تفاهمات سريعة، إلا أن معظمها ظل محدوداً أو مؤقتاً. ويمكن تلخيص هذه الجهود في النقاط التالية:-

1- الجهود التركية.

تركيا باعتبارها دولة المنبع فقد لعبت دوراً بارزاً في إدارة مياه نهر الفرات وذلك من خلال إقامة المشاريع الكبرى مثل مشروع "غاب". ورغم الانتقادات حاولت أن تظهر تركيا استعدادها للتعاون وذلك عبر:

- **بروتوكول 1987 مع سوريا**: حيث التزمت فيه تركيا بتوفير 500 م³/ثانية من المياه عند الحدود السورية، وهو اتفاق مؤقت ولكن شكل خطوة جيدة نحو التفاهم.

---

(1) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 2002م، ص 33.

(2)طارق المجذوب، لا أحد يشرب - مشاريع المياه في استراتيجية إسرائيل، ط1، بيروت، شركة رياض الريس للكتب والنشر، 1998م، ص 226.

(3) فتحي علي حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، ط1، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1997م، ص 115.

(4) فتحي علي حسين، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص 45.

(5) صباح محمود محمد، وليد محمد أبو سليم، الأمن المائي العربي، أربد، مؤسسة حمادة ودار الكندي للنشر والتوزيع، 1998م، ص 21.

(6)عبد الحكيم صالح الحمصي، مفهوم الأمن المائي العربي، السنة الأولى، العدد الأول، مارس 1999م، ص 142.

(7) عبد العزيز شحادة المنصور، المسألة المائية في السياسة الخارجية السورية تجاه تركيا، مرجع سبق ذكره، ص 189.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- **المفاوضات مع العراق وسوريا**: أكدت تركيا في العديد من المناسبات أنها لا تسعى إلى الإضرار بدول المصب، بل إلى تحقيق التنمية المشتركة، لكنها ظلت متمسكة بمفهوم النهر العابر للحدود وليس الدولي، مما حد من فاعلية هذه الجهود.[1]

2- الجهود السورية:

سوريا أيضاً حاولت أن تلعب دور الوسيط بين تركيا والعراق وأيضاً في الوقت نفسه سعت إلى ضمان حصتها من مياه النهر وذلك عبر:

- **اتفاقية 1990 مع العراق**: وفيها وزعت المياه الواردة من تركيا بنسبة 42% للعراق و58% لسوريا، وهو ما يعكس رغبة البلدين في تنسيق المواقف أمام تركيا.
- **الضغط الدبلوماسي:** فقد استخدمت سوريا المنابر الدولية للتأكيد فيه على أن نهر الفرات نهر دولي وليس نهر عابر للحدود وأن أي مشاريع تركية يجب أن تراعي حقوق دول المصب.[2]

3- الجهود العراقية:

العراق يعتبر أكثر الدول تضرراً من انخفاض تدفق مياه النهر وذلك فقد بذل جهوداً متعددة:

- **التعاون مع سوريا**: الاتفاقيات الثنائية عام 1990 كانت محاولة لتوحيد الموقف التفاوضي أمام تركيا.
- **المطالبة بالحقوق التاريخية:** أكد العراق في أكثر من مناسبة أن لها حقوق مكتسبة من مياه نهر الفرات وأن أي تقليص للتدفق سيشكل تهديداً للأمن الغذائي والاقتصادي.
- **اللجوء إلى المنظمات الدولية**: فقد حاول العراق إدراج قضية الفرات ضمن أجندة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولكنه لم يحصل على دعم ملزم.[3]

المحور الثاني :الجهود المبذولة على مستوى المنظمات

شهدت قضية نهر الفرات جهوداً متعددة على المستوى الإقليمي والدولي، هدفت إلى تخفيف حدة النزاع وضمان إدارة أكثر عدلاً واستدامة للموارد المائية المشتركة وهذه الجهود هي:

1- جامعة الدول العربية.

حاولت جامعة الدول العربية إدراج قضية نهر الفرات ضمن أجندتها المائية، خاصة في ظل تصاعد أزمة المياه في المنطقة، ورغم إصدار بيانات تدعو إلى التعاون، إلا أن دورها ظل محدوداً بسبب غياب الآليات الإلزامية.[4]

2- منظمة الأمم المتحدة.

دعت الأمم المتحدة بشكل متكرر إلى اعتماد مبادئ القانون الدولي للمجاري المائية، خاصة مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول، كما شجعت على إنشاء لجان مشتركة بين الدول الثلاث.

وأيضاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) فقد أطلق مشاريع لدعم الإدارة المستدامة للمياه في العراق وسوريا، وركز على بناء القدرات الفنية لمراقبة تدفق المياه.[5]

3- منظمات دولية وإقليمية أخرى.

- **الاتحاد الأوروبي**: دعم العديد من المبادرات للحوار بين تركيا وسوريا والعراق خاصة في إطار برنامج التعاون الأورومتوسطي، لكنه لم ينجح في فرض حلول عملية بسبب التعقيدات السياسية.[6]

وأخيراً فقد لعبت الجهود الإقليمية والدولية دوراً مهماً في إبقاء قضية نهر الفرات ضمن دائرة الاهتمام العالمي، لكنها لم تصل إلى اتفاق شامل وملزم، ويظل الحل مرهوناً بوجود إرادة سياسية مشتركة بين الدول الثلاث، مدعومة بآليات دولية تضمن التنفيذ والمراقبة، وذلك من أجل أن لا يتحول النزاع إلى صراع مفتوح.

---

(1) ديدوح عبد الرحمن، آليات وفض النزاعات الدولية حول المياه في ظل القانون الدولي الجديد، مرجع سبق دكره، ص 375.

(2) هالة محمد عصام الدين، المياه في السياسة الدولية: مرجع سبق دكره، ص 61.

(3) هيئة التدريس بجامعة الملك سعود، القانون الدولي للمياه والاتفاقيات الدولية، مرجع سبق دكره، ص 120.

(4) هالة محمد عصام الدين، المياه في السياسة الدولية: مرجع سبق دكره، ص 72.

(5) ديدوح عبد الرحمن، آليات وفض النزاعات الدولية حول المياه في ظل القانون الدولي الجديد، مرجع سبق دكره، ص 380.

(6) محمد فؤاد رشوان، الأمن المائي والنزاعات الدولية، مرجع سبق دكره، ص 42.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

النتائج

بعد البحث والتحليل في حالة نهر الفرات في ظل قواعد القانون الدولي ثم تتبع جهود التسوية السلمية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية يمكن استخلاص مجموعة من النتائج:

1. غياب اتفاقية شاملة وملزمة.
2. تعارض المفاهيم القانونية.
3. تأثير المشاريع المائية الكبرى مثل مشروع "غاب" التركي.
4. ضعف الإرادة السياسية وانعدام الثقة بين الأطراف.
5. الجهود الإقليمية والدولية محدودة عن فرض آليات إلزامية لتقاسم المياه.

التوصيات

بناءً على النتائج يمكن استخلاص مجموعة من التوصيات والتي قد تسهم في إدارة مستدامة للموارد المائية المشتركة:

1. إبرام اتفاقية شاملة وملزمة بين الدول الثلاث بحيث تحدد الحصص من المياه لكل دولة.
2. إنشاء لجنة ثلاثية دائمة لإدارة مياه نهر الفرات بحيث تضم خبراء من الدول الثلاث.
3. تفعيل دور المنظمات الدولية لدعم جهود الوساطة وتقديم الضمانات.

الخاتمة

من خلال البحث في هذا النزاع يتضح لنا أن غياب اتفاقية شاملة وملزمة بين تركيا وسوريا والعراق هو العامل الأساسي في استمرار هذا النزاع، وأن الاتفاقيات الثنائية والبروتوكولات المؤقتة لم تكن كافية لضمان توزيع عادل ومستدام للمياه. كما أن المشاريع الكبرى ساهمت في زيادة حدة النزاع، في حين ظلت الجهود الإقليمية والدولية محدودة بسبب غياب الآليات الإلزامية وضعف الإرادة السياسية. ويتضح لنا أيضاً أن النزاع حول مياه نهر الفرات ليس مجرد قضية مائية، بل هو قضية أمن واستقرار إقليمي، وأي تأخر في التوصل إلى حلول قد يؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

قائمة المراجع

[1] الأشرم، م. (2001). *اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم* (ط1). مركز دراسات الوحدة العربية.

[2] بكر، ح. (1991). المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي. *مجلة السياسة الدولية*، (104).

[3] جودة، ج. ح.، وهارون، ع. أ. (1999). *جغرافية الدول الإسلامية*. منشأة المعارف.

[4] حسين، ع. ع. (1997). *التسوية القضائية لمنازعات الحدود الدولية* (ط1). دار النهضة العربية.

[5] حسين، ف. ع. (1997). *المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط* (ط1). مكتبة مدبولي.

[6] الحمصي، ع. ص. (1999). مفهوم الأمن المائي العربي. *مجلة الأمن المائي العربي*، 1(1).

[7] حكيم، ك. (1998). *النزاعات الدولية* (ط1). الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع.

[8] خشيم، م. ع. (1996). *موسوعة علم العلاقات الدولية* (ط1). الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

[9] الكيالي، ع. (1993). *موسوعة السياسة* (الجزء الثالث، ط2). المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

[10] كاسيمون، ش. (2018). *الموارد المائية والنزاعات الجيوسياسية*. دار النشر (موسكو).

[11] المجذوب، ط. (1998). *لا أحد يشرب - مشاريع المياه في استراتيجية إسرائيل* (ط1). شركة رياض الريس للكتب والنشر.

[12] محمد، ص. م.، وأبو سليم، و. م. (1998). *الأمن المائي العربي*. مؤسسة حمادة للخدمات والدراسات الجامعية ودار الكندي للنشر والتوزيع.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

[13] المركز العربي للبحوث والدراسات. (2018). *نزاعات الموارد المائية: الصراع والتعاون في الأحواض المشتركة للدول*.
[14] مسري الدين، ع. ع. (1997). *العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل* (ط1). دار الآفاق.
[15] المنصور، ع. ش. (1999). *المسألة المائية في السياسة الخارجية السورية تجاه تركيا*. مركز دراسات الوحدة العربية.
[16] رشوان، م. ف. (2025). *الأمن المائي والنزاعات الدولية*. دار النشر (الإسكندرية).
[17] روبنسن، ف. (1999). *تركيا والشرق الأوسط* (م. ن. نوري، مترجم، ط1). دار الكتاب الحديث.
[18] سلامة، ر. (2000). *مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية*. منشأة المعارف.
[19] سعودي، م. (1967). *الوطن العربي دراسة للملامح الجغرافية*. دار النهضة.
[20] سيد، م. و. (1998). أزمة توزيع مياه دجلة والفرات.. أزمة ذات أطراف واتجاهات متعددة. *مجلة المستقبل العربي*، (231).
[21] عبد الرحمن، د. (2023). آليات فض النزاعات الدولية حول المياه في ظل القانون الدولي الجديد. *مجلة القانون والمجتمع*.
[22] عيسى، ح. م. (2002). *القضية الكردية في تركيا* (ط1). مكتبة مدبولي.
[23] العادلي، م. (1996). *موارد المياه في الشرق الأوسط صراع أم تعاون*. دار النهضة العربية.
[24] العقابي، ع. ع. (1996). *العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات* (ط1). الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.
[25] عصام الدين، ه. م. (2014). *المياه في السياسة الدولية: دراسة في النزاعات المائية*. دار النشر (القاهرة).
[26] فوق العادة، س. (1973). *الدبلوماسية الحديثة* (ط1). دار اليقظة العربية.
[27] هلال، ع. ا. (1994). *معجم المصطلحات السياسية*. مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة.
[28] هيئة التدريس بجامعة الملك سعود. (2019). *القانون الدولي للمياه والاتفاقيات الدولية*.
[29] مهدي، ش. (2000). *الأمن المائي العربي*. مركز الدراسات العربي الأوروبي.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **CJHES** and/or the editor(s). **CJHES** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).